ايران

بدأ التحرك على الجبهة العمالية.. والطلاب قادمون

لم تخذل الجماهير الايرانية شهداءها ، ولا تخوفات السلطة ايضا ، فاستجابت لدعوة الاضراب العام في يوم الحداد الوطني على ضحايا يوم الجمعة الاسود - المجزرة التي ارتكبتها قوات السلطة القمعية في ساحة جاله ، في طهران ، بعد اعلان الاحكام العرفية . فقد اغلقت البلاد كليا تقريبا ، تلبية لدعوة الاضراب التي وجهها زعماء الدين وقادة الاحزاب السياسية المعارضة ، وسقط عشرات القتلى في اعمال عنف في ستة مدن ايرانية ، نتيجة اشتباكات بين الجماهير المتظاهرة وقوات الشرطة، وقد جاء نجاح يوم الاضراب حدادا على الشهداء ، ليدحض توقعات مراقبين غربيين كانوا يبنون اوهاما حول نجاعة اعلان الاحكام العرفية في تهدئة الغليان في الشارع الايراني ، ويراهنون على نجاح اجراءات الشاه الامنية و «الاصلاحية».

لقد بدا في الاسابيع القليلة الماضية للمراقبين الغربيين ان الهدوء النسبي - والذي كان يسود بين الجولة والاخرى من موجة الانتفاضة الشعبية المستمرة منذ اول السنة - بدا لهم ان هذا الهدوء النسبي يعني ان الشاه قد تمكن من احتواء « المستوى الخطر » للعنف المديني . ولكن اذا كان لاضراب الامس دلالة على ان الانتفاضة الجماهيرية لم تنكفيء كما يأمل الشاه وحلفاءه ، فان التحرك العمالي الذي بدأ خلال الاسبوعين الماضيين ، يؤشر الى انتقال التحديات للنظام ، الى القطاع الاقتصادي . وما يخيف السلطة من هذا المؤشر هو ان يجيء التحرك العمالي في هذا القطاع طويل النفس ومنسق مثلما كانت موجة الانتفاضات الشعبية ، والتي لا يمكن لاحد ان يقول بانها قد انكفأت الان ، بعد يوم الحداد الوطني الاخير .

لقد جاءت اولى بوادر التحرك في القطاع الاقتصادي باضراب موظفي المصارف الرئيسية في ايران . وقد سارعت اداراتها الى الاستجابة لمطالب زيادة الاجور ، وبسرعة غير مألوفة . وتلا ذلك الاضراب ، اضراب العمال المياومين في قطاع النفط . وبعد صمود تسعة ايام استجابت الادارات لمطالبهم برفع الاجور ، وبرفع قيمة مخصص السكن . ولكن ما ان عادت الاعمال الى دورتها الطبيعية في القطاعين المصرفي والنفطي ، حتى اعلن موظفو شركة التامين ، « بيمه ايران »

شاه ايران : القمع المتحفز

(التابعة للدولة) وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الايرانية ، الاضراب ، وكانت مطالبهم مماثلة لمطالب رفاقهم في القطاعات الاقتصادية الاخرى : زيادة الاجور ، والمزيد من العدالة الاجتماعية لتقليص الهوة بين الموظفين ذوي الاجور الاعلى ، والموظفين ذوي الاجور الادنى في مصالحهم .

ولم يكن امام الاعلام الغربي سوى الاعتراف بالحقيقة : لقد كانت الاضرابات ناجحة وبدرجة بارزة للعيان ، وقد كانت اولى امتحان للقوة بعد مجزرة يوم الجمعة الاسود في اثر اعلان الاحكام العرفية . لكن الاهم من ذلك ان موجة الاضرابات العمالية في القطاع العام والخاص جاءت لتستفيد من الوضع السياسي المرتبك الذي خلقتهانتفاضات الاشهر التسعة الاخيرة الشعبية . وان مسارعة الادارات الى الاستجابة لمطالب المضربين عكست تخوفها وتخوف السلطة من ان تكون هذه بداية موجه منسقة لارباك الوضع الاقتصادي ، ومخططه لنفس طويل ، كما كانت الانتفاضات الشعبية ، التي كان لها من دون شك اثارها السلبية على الوضع الاقتصادي خلال الاشهر الطويلة الماضية .

ولا شك ان السلطة حريصه الان ، لكن بحدود طبعا ، على الاسراع بنزع فتيل ايه تحركات قد تؤدي الى اضطرابات عمالية . ليس فقط لانها بحاجة الى فترة تثبت فيها بانها قد استعادت قبضتها بقوة على زمام الامور في البلاد ، وبانها قادرة على فرض استقرار نظامها فحسب، بل لانها بانتظار الطلاب . فالطلاب قادمون . والسلطة لا تخدع نفسها هنا . انها تستعد منذ اليوم لمواجهة ما تتوقعه من نشاط طلابي ضد السلطه مع افتتاح الجامعات الايرانية . وهي لم تنس بالطبع ان الطلبة الجامعيين الايرانيين طالما كانوا رأس حربة حركات الاحتجاج العنيفة ضد حكم الشاه . واليوم وفي ظل الاحكام العرفية المفروضة في ١٢ مدينة رئيسية في انحاء ايران ، فان للطلبة الايرانيين قضية نضالية ملحة تكمن في تحدي الاحكام العرفية بكافة الوسائل لديهم . اكثر من ذلك ، وبالاضافة الى بدء العام الدراسي في الجامعات ، فان السلطة تترقب ايضا شهر كانون الاول القادم بذات الدرجة من القلق . ففي هذا الشهر المقدس عند الشيعة ، شهر محرم ، لا تستبعد السلطة تجدد اشتعال الشارع الايراني، ليس فقط لذكرى الشهيد الحسين ، بل لذكرى شهداء الانتفاضات الشعبية طوال هذا العام .

وليس هذا كل شيء في ما تترقبه السلطة الايرانية في المرحلة المقبلة . فنجاح حركات الاحزاب العمالية الاخيرة واضرابات الموظفين وحصولهم على مطالبهم ، سيشجع المعلمين وموظفي الادارات الحكومية وعمال النقل على الاسراع بطرح مطالب مماثلة ، خاصة على صعيد رفع الاجور . ويعتقد مراقبون سياسيون في ايران ان هذه الاضرابات لا بد وان تحدث ، وان السلسلة في بدايتها بعد . كذلك يعتقدون بان حركات المعارضة الجذرية ستعود الى اسلوب حرب العصابات المدينية ، في حال هدوء نسبي في الشارع الايراني .

وفي ضوء كل هذه الاحتمالات فان حكومة شريف امامي تظهر استعدادا للتسامح ، او ليونه ، مع المعارضة « المقبولة » - نشيطي حقوق الانسان، واعضاء الجبهه الوطنية ، والصحافيين الذين تفف انتقاداتهم عند حدود القصر الشاهنشاهي . وقد تستطيع هذه المعارضة في التحرك علانيه ، اذا ما التزمت بالحدود المرسومه لها : عدم التعرض للشاه وللنظام الامبراطوري .

وفي ضوء هذه الاحتمالات ايضا ، حرص شريف امامي على اعلان العفو عن المعارضين الايرانيين في الخارج ، وقال ناطق باسم الحكومه ان شروط العفو هذا ، تنطبق على الامام ايه الله الخميني ايضا - اذ تعهد بالالتزام بالدستور حيث الملكيه فيه المبدأ الاساسي (!) - بالطبع جاء رد الخميني واضحا وحاسما عندما جدد التزامه بضرورة خلاص ايران من الحكم البهلوي الامبراطوري . ولم تكن الحكومه تراهن على رد مختلف منه . واعلان العفو المشروط كانت توجهه اساسا الى الطلبه الايرانيين في الخارج ، وكانت تستهدف منه في الوقت ذاته ، الظهور بمظهر الحكومة المستعدة لان تعتمد التسامح ، ومحاولة اضفاء مصداقية على وعود الشاه وكلامه الذي يتملق الديمقراطية ، من بعد اعتى عاصفة يتعرض لها الحكم الايراني منذ ربع قرن .

ان مخاوف السلطة تتركز الان على التحرك العمالي بالدرجة الاولى ، رغم انها تحسب حسابات التحرك الطلابي القادم ، وذكرى الامام الحسين . ولهذا تحرك رئيس الحكومه بسرعه واعطى الضوء الاخضر للاستجابه الى مطالب موظفي وعمال القطاع العام . فعدم الاستجابه وفي ظل الوضع السياسي المرتبك ، من شانه اثارة طفرة من الاضرابات يمكن ان تتصاعد في مثل هذا الجو السياسي ، وتصل الى درجه الغليان . ولكن حرص الحكومه على تهدئه الجبهة العمالية هويل بانتقاد شديد من جانب رجال الاعمال والاقتصاد بحجة ان رفع الاجور السريع سيؤدي الى ازدياد حاد في نسبه التضخم في البلاد ، خاصه اذا ما شجع سلوك الحكومه هذا ، مستخدمي القطاع الخاص على اثارة مطلب زيادة اجورهم ، وان التضخم المتزايد سيدفع الى دورة من العنف اخرى جديدة كالتي لم تحرج منها البلاد بعد .

والصحيح ان نسبه التضخم ستزداد ، وستزداد بالتالي حده المظالم الاجتماعية المجسدة في احزمة الفقر في العاصمة طهران . ولكن يبدو جليا لاي مراقب سياسي ان الحكم الايراني في مارق . فبالنسبة للمسالة العمالية ، كان امام حكومة شريف امامي ان تختار بين هذه الاستجابة وبين رفض الاستجابة والمخاطرة بالتالي ، باشتعال الجبهة العمالية في الوقت الذي فرضت فيه الاحكام العرفية لاطفاء الانتفاضة الشعبية الطويلة النفس . ولكن رغم هذا الاختيار ، فان الحكومة لا تستطيع ان تضمن غدها . والفترة القريبة القادمة تنذر باشتداد مأزقها .

نيكاراغوا

لماذا فشلت حتى الآن مساعي عقد المحادثات بين سوموزا وجبهة المعارضة؟

فشلت حتى الان مساعي واشنطن في عقد محادثات « التسوية » بين جبهة قوى المعارضة والديكتاتور سوموزا ، بسبب تصلب المعارضة في الشروط التي تضعها للتحادث مع الرئيس التي نشطت خلال الاشهر الاخيرة من اجل دفعه الى الاستقالة . وكانت الولايات المتحدة قد انتظرت حتى انتهت قوات حكم سوموزا من مجازرها في المدن الاقليمية التي كان قد حررها الثوار الساندينيون ، قبل ان تباشر « مساعيها الحميدة » ، لاجراء مفاوضات بين الديكتاتور « المنتصر » والمعارضة ، التي باتت من القوة في البلاد بحيث لم يعد ممكنا عدم اخذها في الحسبان ، اذا كانت تريد الحفاظ على استقرار النظام وامنه .

لقد لفلف الرئيس كارتر راية « حقوق الانسان » التي يستخدمها في المناسبات الملائمة ، وانتظر ما ستسفر عنه عمليات قوات الحرس الوطني التابعة لسوموزا ، من اجل استعادة المدن الاقليمية الرئيسية التي تمكن الثوار الساندينيون من تحريرها خلال معارك الشهر الماضي . فقد كان كارتر يترقب نتيجة المعركة الحاسمة ، حتى اذا انكفأ الثوار الساندينيون بعد عمليات الهجوم ذات طابع الابادة التي شنتها قوات السلطة بمساندة سلاح الطيران و « انتصر » سوموزا على ركام الدمار وركام الجثث ، تحرك لحمل المعارضة الى التفاوض مع الحاكم « المنتصر » ، ولحمل « الحاكم المنتصر » الى التفاوض مع معارضة قوية كادت تطيح به ، ويحتمل ان تلجح في ذلك ، في جولة اخرى لا يمكن استبعادها .

طبعا وافق سوموزا ، الذي كان قد واجه اكبر خطر حقيقي على مصير حكمه وطوال اربعة اسابيع عاصفة ، خلفت وراءها الالاف من القتلى والجرحى واربع مدن مدمرة ، وبداية الشك في قدرة قبضته الحديدية على السلطة . وكانت موافقته ان يجلس الى طاولة المفاوضات للتحادث مع اعدائه، ومع ممثلي دول الوساطة الاميركية ، الولايات المتحدة ، غواتيمالا ، والدومينيكان . اما جبهة المعارضة الواسعة والتي تضم تحالف رجال المال والاعمال ، والتجمعات السياسية والمدنية المناهضة لحكم سوموزا وعائلته ، فقد وافقت مبدئيا على الوساطة .

ويعود فشل هذه الوساطة حتى الان ، بجمع الطرفين الى مائدة المفاوضات ، الى التصلب الذي تبديه جبهة المعارضة ، وخاصة الطرف اليميني فيها ، في شروط الانتقال من الموافقة المبدئية الى الموافقة العملية بالتفاوض . فقد اعلن نائب رئيس حزب المحافظين اليميني ادولفو بورتو كاريرو بان الجبهة مستعدة الى الاستماع لسوموزا .. ومستعدة لقبول الوساطة ، ولكن بشرط مسبق : ان يوافق سوموزا على تقليص مدة ولايته في الحكم . وكانت الجبهة قد اشترطت قبل ذلك بان يقوم سوموزا باطلاق سراح المعتقلين السياسيين لخلق اجواء ملائمة للمفاوضات بينهم . وقد استجاب سوموزا استجابة جزئية جدا . فقد وافق على اطلاق عدد غير محدد منهم ... وكان ان اطلق سراح سبعة من السياسيين البارزين ، من بينهم مدير فرع شركة كوكاكولا !

وردا على تلك الخطوة الهشة عادت المعارضة فطرحت شرطا اخر : ان جبهة المعارضة الواسعة لن تجلس الى طاولة المحادثات مع سوموزا الا اذا رفع حالة الطوارىء التي فرضها خلال حرب الاسابيع الاربعة الاهلية . وكان سوموزا قد رفع قانون مراقبة الصحافة بعد ضغوط مماثلة شاركت فيها دول الوساطة الاميركية . لكنه بالطبع لم يستجب الى مطلبهم باقالة ابنه ، انستازيو الثالث ، من قيادة كلية المشاة ...

لكن الاهم من ذلك ان موافقة سوموزا على التفاوض مع جبهة المعارضة الواسعة ، هي اعتراف بمنظمة تضم حركات وتجمعات ، وجماعات تتكلم بتفويض من جبهة التحرير الوطني الساندينية ، التي قادت الانتفاضة المسلحة الاخيرة ضده . وكان ديبلوماسي قد علق في واشنطن بقوله انه « لن يكون هناك سلام ، الا اذا قبله الساندينيون ، لانهم في النهاية ، هم الذين يحملون السلاح ، وهم الذين لديهم الاستعداد على استخدامه » . (!)

والواقع ان اعتراف سوموزا بالمعارضة وبضرورة التفاوض معها كان نتيجه ضغوط اميركيه سعت لديه على اساس ان « موجة الابادة » التي اطلقها على نيكاراغوا لحسم المعركه ، اذا كانت قد

سوموزا : لماذا يتشدد المحافظون معه ؟

انقذته هذه المرة فانها ليست ضمانه في المرة القادمة . وان استعداد جبهة المعارضة الواسعه المبدئي على مفاوضة سوموزا ، ومع ذلك فرض شروط مسبقة عليه ، وصعبة عليه ايضا ، يظهر الجبهة بقوى اليمين التي تضمها في صفوفها ايضا، في موقع متصلب ، ولكنه لا يثير استغراب حتى واشنطن نفسها . فقد قامت هذه الجبهة اساسا على نقطة التقاء واحدة فحسب : الاطاحة بالديكتاتور سوموزا وعائلته الحاكمة . وليس اصرار حزب المحافظين الذي ينتمي الى هذه الجبهة على شروط متصلبة للتفاوض مع سوموزا ، الا محاولة واضحة المرامي . وقد عبر عنها احد مبعوثي وفد نيكاراغوا الى الامم المتحدة ، الذي استقال من منصبه احتجاجا قبل اسبوعين ، عندما قال : « عليه - سوموزا - ان يخضع لارادة الشعب».

ان لنيكاراغوا فرصة واحدة لان لا تصبح شيوعية، وهذه الفرصة هي في ان يرحل سوموزا عن البلاد » (!) - وهذا الكلام تعبير عما يجول في اذهان الاجنحة اليمينية ، المحافظة والليبرالية في جبهة المعارضة الواسعة ، وتفسر اصرار هذه الاجنحة على شروطها المسبقة لاية مفاوضات مع سوموزا ، وعدم تخليها الكلي عن ضرورة التخلص من الديكتاتور ، اذا لم يكن الان ، فقبل نهاية ولايته الرسمية بفترة ليست بقصيرة ، لانه اذا اصر على انهاء مدته الرسمية ، فان احدا لن يكون في وسعه احتواء حركة التحرير الوطني الساندينية ، ومنع اتساع نفوذها وازدياد قوتها..